

في قراءة استعرض خلالها موقف القانون الدولي من مطلب أبناء الجنوب بعد فشل الوحدة الاندماجية..

## سياسي مغربي: استقلال الجنوب حتمية تاريخية والقانون الدولي يدعم الجنوبيين في استعادة دولتهم

الأمناء / غازي العلوي :

قال الإعلامي والناشط الحقوقي المغربي توفيق جزوليت بأن استقلال جنوب اليمن بات حتمية تاريخية يتوجب على المجتمع الدولي التعاطي معها، مؤكداً بأن القانون الدولي يدعم الجنوبيين في استعادة دولتهم. واستعرض الإعلامي والناشط الحقوقي المغربي توفيق جزوليت في مقال نشره على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" رصده محرر "الأمناء" موقف القانون الدولي من مطلب أبناء جنوب اليمن بعد فشل الوحدة الاندماجية، فك الارتباط وتمسكهم بإعادة دولتهم التي قال بأنها فقدت أهليتها نتيجة تلك الوحدة، مشيراً بأن تناوله القانوني التحليلي لهذه الموضوع يعتمد على مقتضيات القانون الدولي المتعلقة بإعلان الاستقلال وكذلك التجارب التي عرفها التاريخ المعاصر.

واستهل جزوليت استعراضه بالقول: "من الناحية القانونية عقدت في العام 1990 اتفاقية وحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية، وتم توقيعها في أبريل 1990، كانت اتفاقية دولية، دخلت حيز التنفيذ عندما تم المصادقة عليها من قبل عدن وصنعاء، المادة الأولى من هذه الاتفاقية تنص على ما يلي: (تقوم بتاريخ 22 مايو 1990 بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحدة اندماجية كاملة) هذه المادة أنهت الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى الجمهورية اليمنية، لهذا فإن دولة جنوب اليمن انتهت قانونياً بحكم الوحدة الاندماجية ومقتضياتها الدستورية".

واستطرد قائلاً: "إذن فمأهي البدائل المطروحة من قبل القانون الدولي لينبعت جنوب اليمن من تحت أنقاض دولة الوحدة التي فشلت بل وانتهت مع انطلاق الرصاصة الأولى لحرب 1994؟!

الخيار الأول هو تبني الفيدرالية، علماً أن هذا الخيار لا يخرق بنود الدستور الحالي، ولكن يتطلب تنازلات واسعة بين الطرفين التي مما لا ريب فيه غير متاحة بسبب الحروب ومواقف الطرفين المتباينة والمحتدمة. والخيار الثاني هو اللجوء إلى الحكم الذاتي، وهو بديل غير واقعي، لكون الحكم الذاتي سلاح ذو حدين نجاحه وضمان

استمراره يعتمد على أربع ركائز أساسية لا تتوفر عند الحكومة المركزية في صنعاء ولا عند ما تسمى بالشرعية التي فقدت شرعيتها عملياً وقانوناً وسياسياً". وأشار جزوليت إلى أن هذه الاعتبارات الأربعة يحددها فقهاء القانون الدولي فيما يلي: "الحكومة المركزية التي تقترح الحكم الذاتي يجب أن تمارس حكمها في مناخ ديموقراطي، كما أن الحكومة المركزية التي تقترح حكماً ذاتياً يجب أن تحترم حقوق الإنسان وبالتالي حقوق الأقليات وأن تسود الثقة بين الحكومة المركزية وحكومة الحكم الذاتي وأن تعمل الحكومة المركزية على ضمان الحد الأدنى من الأذهار الاقتصادي في منطقة الحكم الذاتي، هذه الاعتبارات لا توجد بأي شكل من الأشكال في منطقة اليمن".

وأكد جزوليت أنه "وبين هذا وذاك يظل الاستقلال هو الخيار المنطقي والذي يتجاوب مع متطلبات الشعب الجنوبي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن وضع الجنوب وضع خاص، لأن جنوب اليمن كان دولة معترفاً بها قبل الوحدة".

وخلص جزوليت إلى "أن دعم القانون الدولي لجنوب اليمن يتجلى في إقامة دولة فوق أراضيه، لافتاً إلى أن اتفاقية مونتيفيديو للعام 1933، التي صادقت عليها الأمم المتحدة بعد إنشائها العام 1945، كما صادق الاتحاد الأوروبي، وأضحت بالتالي قاعدة ومبدأ صريحاً في القانون الدولي، وفقاً للمادة الأولى بخصوص أشكال الدول، الدولة يجب أن تتوفر فيها المؤهلات التالية: سكان مقيمون بشكل دائم وأراض محددة بوضوح وحكومة قادرة على إنشاء علاقات مع دول أخرى".

وشدد جزوليت إلى أنه "بالنسبة لليمن الجنوبي من المؤكد تلبية هذه الشروط ما دام أن الحراك الجنوبي الذي يقوده المجلس الانتقالي بدعم من الرأي العام الجنوبي يضع فك الارتباط مع جمهورية اليمن هدفاً استراتيجياً لا تراجع عنه، فيجب التفكير في التحول من عقلية مجلس تحرري إلى عقلية حكومة تضم كوادراً جنوبية، لا ريب أن القانون الدولي لا يتعارض مع رغبة أهل الجنوب في الاستقلال بل يدعمه، وعلى القيادة السياسية أن تنهج أسلوباً مقنعاً وذكياً في استعمال مقتضيات القانون الدولي".

فيما يواصل حزب الإصلاح مساعيه لفرض السيطرة على شبوة وتهيئة موانئها لاستقبال الدعم التركي..

## تصاعد استهداف التحالف والانتقالي يعكس تقارب إيران وتركيا وقطر

الأمناء / خاص :

أكدت مصادر سياسية يمنية مطلعة، أن تصاعد الهجوم الذي يستهدف التحالف العربي والمجلس الانتقالي الجنوبي، يعكس بشكل مباشر التقارب في مواقف إيران وتركيا وقطر والتنظيم الدولي لجماعة الإخوان في اليمن.

وقالت المصادر السياسية وفقاً لصحيفة "العرب" الصادرة أمس الاثنين "إن الهجوم المتزامن الذي طال التحالف العربي والمجلس الانتقالي في كل من شبوة والضالع واستئناف الحوثيين هجماتهم على الأراضي السعودية وتلويحهم بشن هجمات جديدة على السعودية والإمارات بأنه على صلة وثيقة بالتنسيق المشترك بين طهران وأنقرة والدوحة ومسقط والتنظيم الدولي لجماعة الإخوان حيال عدد من الملفات الساخنة في المنطقة وفي مقدمتها الملف اليمني. وعلى وقع الدعوات التي أطلقها ناشطون من إخوان اليمن على مواقع التواصل الاجتماعي لدعوة تركيا للتدخل في الأزمة اليمنية، شهدت محافظة شبوة تصعيداً جديداً، إثر

محاولة قوات تابعة لجماعة الإخوان الاحتكاك بقوات تابعة للتحالف والنخبة الشبوانية في معسكر العلم. ووفقاً لمصادر محلية، فقد قامت قوات الأمن الخاصة في محافظة شبوة، الواقعة تحت سيطرة حزب الإصلاح، باستحداث نقطة أمنية وموقع عسكري بالقرب من معسكر التحالف في منطقة العلم، في استفزاز واضح للتحالف العربي، بعد أيام من قيام هذه القوات باعتراض أليات تابعة للتحالف كانت في طريقها إلى المعسكر.

وتأتي هذه التحركات في محافظة شبوة مع حراك سياسي للبدء بتنفيذ اتفاق الرياض وتشكيل لجان ميدانية لهذا الغرض، كما تتزامن مع التسريبات التي تحدثت عن دخول الأتراك على خط الأزمة اليمنية، وتبادل الزيارات بين إخوان اليمن وتركيا التي أوفدت خبراء أتراك إلى محافظة مارب دخلوا اليمن عبر منفذ "صرفيت" بالمهرة في الثاني عشر من الشهر الجاري، تحت لافتة هيئة الإغاثة التركية.

وفي ذات السياق أكدت مصادر ميدانية ما سبق وأن تناولته وسائل

إعلام عن مؤشرات على استعداد جماعة الإخوان في اليمن لمواجهة جديدة في محافظة شبوة بعد تعزيز القوات التابعة لحزب الإصلاح هناك بعتاد ومعدات عسكرية حديثة، بعضها من مصادر غير معروفة يعتقد أنها بتمويل قطري.

ويرى مراقبون أن الهدف من هذه التحركات الأخيرة في شبوة هو فرض السيطرة التامة على المحافظة الساحلية الغنية بالنفط والغاز وتهيئة موانئها لاستقبال الدعم التركي القادم لحزب الإصلاح.

ويشير إصرار بعض الأطراف اليمنية على تفجير الوضع في شبوة والحيلولة دون تنفيذ اتفاق الرياض الذي يقضي بانسحاب القوات العسكرية التي دخلت شبوة في أعقاب مواجهات أغسطس الماضي، إلى دخول التنظيم الدولي للإخوان على خط الضغوط والتأثير الممانع لخروج شبوة من قبضة فرع التنظيم في اليمن باعتبار المحافظة أول منفذ بحري لمناطق سيطرة الإخوان التي تشمل رقعة ممتدة من وادي حضرموت إلى الجوف ومارب وصولاً إلى شبوة.

هجوم إرهابي دام في الضالع..

## الحوثيون والإخوان.. شرعنة الحرب على الجنوب من سينون



الأمناء/خاص:

ثمانية شهداء، بينهم أربعة أطفال و25 جريحاً أغلبهم مدنيون، كانت حصيلة هجوم إرهابي حوثي استهدف عرضاً عسكرياً لتخرج دفعة جديدة من قوات الحزام الأمني في ملعب نادي الصمود، الذي يقع وسط حي سكني مكتظ؛ في جرائم هجوم إرهابي في الضالع وتحشيد عسكري في شبوة، انتهاكات جسيمة في شبوة وأبين، وأخرى أشد جرمًا في الضالع وكرش ومكيراس. الحوثيون والإخوان اختلفت معسكراتهم واتفقا على محاربة الجنوب، امتداداً لحرب شعواء دشنتها قوى وتحالفات صنعاء منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، كانت البداية بتصفيات طالت كوادراً وقياديين الدولة الجنوبية وصولاً إلى حرب صيف العام 1994م، والتي سبقتها فتوى التكفير الشهيرة. معسكر في مارب، يرفع شعار الحرب دفاعاً عن الشرعية اليمنية، لكنه يحشد في الجنوب لتنفيذ أجندة إيران وتركيا وقطر، وآخر في صنعاء، يرفع شعار الموت لأمريكا وإسرائيل، لكنه يحارب ويقصف المدن الجنوبية، حتى خيل للعالم أن مدينة الضالع التي يقصفها منذ خمس سنوات، كأنها حيفا في إسرائيل!

قصف الحوثيون مدينة الضالع بصاروخ بالستي، مما أدى إلى سقوط ضحايا في مجزرة جديدة تعيد إلى الأذهان مجزرة سناح، فالسلاح واحد والعدو واحد، وإن بدل شعاره وهتافه، من هتاف الوحدة أو الموت إلى شعار الموت لإسرائيل وأمريكا، استمرار القتل للجنوبيين بشعارات شتى، فالوحدة اليمنية التي يقتلون الجنوبيين باسم الدفاع عنها لم تعد موجودة، قتلوها حين أطلقوا النار على أول مسؤول جنوبي في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

أما الشعارات الجديدة التي يقصف الحوثيون الضالع وهم يرددونها "الموت لأمريكا" لا تختلف كثيراً عن الشعار الأول، تختلف الشعارات والهتافات ويبقى القتل للجنوبيين واحداً.

بعد هجوم الأحد الدامي في الضالع وأعمال التحشيد والقتل والتكفير في شبوة، لم يعد هناك من ينكر وجود التحالف والتنسيق العدواني ضد الجنوب بين معسكرات مارب وصنعاء. معركة جديدة سوق لها سياسياً في سينون باسم تحالف سياسي أعلن الحرب ضد التحالف العربي بوصفه احتلال، فكان التنفيذ في الضالع بقصف صاروخي طال المدينة وأوقع ضحايا أغلبهم مدنيون، أمر لا يحتاج إلى قراءة أو تحليل، فسينون عاصمة وادي حضرموت أصبحت وكراً لإدارة المشاريع العدائية ضد الجنوب، فلا عجب أن يصنع حلفاء إيران فيها سياساتهم وحربهم على المدن، طالما وهي قد بقت في قبضة التنظيم الآخر والأشد إرهاباً من الحوثيين، وهو ما ترجمه ما سمي بمجلس الإنقاذ الذي جمع الحوثيين والإخوان وأتباع إيران ووحدهم في تكفل واحد شعاره الحرب على التحالف العربي، والهدف قتل الجنوبيين ونهب أرضهم وثرواتهم، معتقداً أن سيناو العام 1994م، سوف يتكرر مرة أخرى، دون إدراك أن الواقع قد تغير وأن المعادلة لم تعد تلك التي كانت العامل المساعد للاحتلال السابق.

## الشرعية تفتح خزائنها لشراء الذمم لإفشال اتفاق الرياض

الأمناء/خاص:

تواصل حكومة الشرعية اليمنية مساعيها الرامية لإفشال اتفاق الرياض الموقع عليه في العاصمة السعودية الرياض من خلال استنزاف المال العام لشراء الذمم والولاءات ومحاولة زعزعة الأمن والاستقرار وإرباك المشهد السياسي. وقالت مصادر سياسية لـ "الأمناء" بأن الشرعية تحاول جاهدة إرباك المشهد السياسي من خلال افتعال الأزمات عبر جناح الإخوان المسلمين الذي يسيطر على مفاصل القرار فيها ومحاولة إفراغ خزينة الدولة من خلال شراء الذمم لضرب النسيج الاجتماعي والسياسي وخلق حالة من البلبلة لدى الأوساط.

وأوضحت المصادر بأن اتجاه الشرعية لشراء الذمم وصرف المبالغ الخيالية على أشخاص وقيادات بهدف تحريكهم واستخدامهم كأدوات لإرباك المشهد السياسي وتوجيه ما تعتقد بأنها ضربات لخصومها لإفشال تنفيذ بنود اتفاق الرياض من شأنه أن يسهم في استنزاف خزينة الدولة وإعاقة العملية السياسية لبعض الوقت فقط.